مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٩٨

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد كابرال	(غينيا - بيساو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بريماكوف
	ألمانيا	السيد كنكل
	إندونيسيا	السيد العطاس
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد روساتي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد انسولزا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	فرنسا	السيد دي شاريت
	مصر	السيد موسى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ريفكند
	هندوراس	السيد اربيزو بانتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/1996/790)

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/1996/792)

96-86294

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

الترحيب بالوزراء

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في مستهل الجلسة أن أنوه بجلوس وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، سعادة السيد أفغينيي بريماكوف، ونائب المستشار ووزير الشؤون الخارجية لألمانيا، سعادة السيد كلاوس كينكيل، ووزير الشؤون الخارجية لاندونيسيا، سعادة السيد علي العطاس، ووزير الشؤون الخارجية لشيلي، سعادة السير هوزي ميغيل انسولزا، ووزير الشؤون الخارجية لفرنسا، سعادة السيد إرفي دو شاريت، ووزير الشؤون الخارجية لمصر، سعادة السيد عمرو موسى، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة، سعادة الرايت أونرابل مالكولم ريفكيند، الى طاولة المجلس. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بهم ترحيبا حارا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/1996/790)

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/1996/792)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسرائيل وايرلندا وباكستان وتركيا وتونس والجزائر وجيبوتي والسنغال وكندا والكويت ولبنان وماليزيا والمغرب والنرويج واليابان يطلبون فيها دعوتهم الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين الى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ليفي (اسرائيل) مقعدا الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد كامبل (ايرلندا)، والسيد كمال (باكستان)، والسيد تانتش (تركيا)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد علهاي (جيبوتي)، والسيد كا (السنغال)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد الصباح (الكويت)، والسيد مبارك (لبنان)، والسيد أغام (ماليزيا)، والسيد فيلالي (المغرب)، والسيد بيورن ليان (النرويج)، والسيد أوادا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1996/797، ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن أن يقوم وفقا لممارسته السابقة بدعوة سعادة السيد فاروق القدومي، رئيس وفد المراقبة لفلسطين للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الى المشاركة في المناقشة الراهنة التي يجريها مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، والاجراءات الاسرائيلية غير الشرعية الأخيرة، في القدس".

واقترح، بموافقة المجلس، دعوة رئيس وفد المراقبة لفلسطين للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد فاروق القدومي، الى المشاركة في المناقشة الراهنة، وذلك وفقا للنظام الداخلي للمجلس وللممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدومي (فلسطين) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع استجابة للطلبين الواردين في الرسالتين المؤرختين ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الموجهتين الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للمملكة العربية السعودية ومصر، والواردتين في الوثيقتين S/1996/790 و S/1996/792 على التوالي.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية: S/1996/772 و S/1996/779 و S/1996/786 و S/1996/791، وهي رسائل مؤرخة ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على التوالي موجهة الى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/793، رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاسرائيل لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/795، رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي رئيس وفد فلسطين المراقب لدى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعطيه الكلمة.

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية): منذ أيام ثلاثة والشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعرض لهجمة محمومة يقوم بها الجيش الاسرائيلي والشرطة مستخدمين العربات المصفحة والطائرات المروحية. وكانت حصيلة هذه الهجمة الاسرائيلية سقوط ما يزيد على ٥٦ شهيدا و ١٠٨٦ جريحا حتى الآن.

يبدو من تطور الأحداث أن هذه الإجراءات الاسرائيلية القمعية كانت مبيتة بقصد اتلاف ما أنجزته التسوية السياسية على المسار الفلسطيني وتوجيه التحذير الى المسارات العربية الأخرى.

لقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية الحالية، بعد أن أعلنت برنامجها السياسي، العديد من القرارات الاستفزازية. فسمحت باستمرار الاستيطان، وبناء الآلاف من الوحدات السكانية. وصادرت المزيد من الأراضي الفلسطينية بهدف بناء الطرق الالتفافية لحماية أمن المستوطنات التي أنشأتها والتي بلغت ١٢٤ مستوطنة في الضفة الغربية. قامت بشكل فجائي بإزالة مركز برج اللقلق المجتمعي للمعاقين في القدس القديمة بالجرافات. أقفلت عددا من المؤسسات التعليمية والثقافية، بما فيها جامعة القدس. عزلت مدينة القدس عن المناطق الفلسطينية الأخرى. قيدت الحركة العمرانية في الأحياء العربية، علما أن التعهد الاسرائيلي بعدم المساس بالمؤسسات الفلسطينية، كما ورد في رسالة السيد بيريز الى السيد هولست، وزير خارجية النرويج.

(تكلم بالانكليزية)

"السيد هولست،

أود أن أؤكد أن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ورفاهية الفلسطينيين في القدس الشرقية تكتسي أهمية بالغة وسيتم الحفاظ عليها. ولذلك فإن كل المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية تؤدي مهام جوهرية للسكان الفلسطينيين. ومن نافلة القول إننا لن نعرقل أنشطتها. على العكس من ذلك، ستحظى الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ هذه المهمة بالتشجيع. وهذا جزء من الاتفاق".

والرسالة موقعة من السيد بيريز.

(تكلم بالعربية)

كما عملت اسرائيل على سحب الهويات من المواطنين الفلسطينيين في القدس. لقد حرمت اسرائيل أبناء غزة من الالتحاق بالجامعات الفلسطينية في مدينة القدس والخليل. وقد سبق لهذا المجلس أن تلقى العديد من الرسائل التي تشير الى هذه الحقائق والممارسات.

أعلنت الحكومة الاسرائيلية الحالية برنامجها السياسي الذي ينص على تعزيز الاستيطان وتطويره وتوسيعه ليستقبل المزيد من المهاجرين الجدد. كما أقر استخدام الجيش والأجهزة الأمنية بقوة وصرامة لضمان ما يدعيه أمن اسرائيل. أكد البرنامج السياسي لحكومة اسرائيل الحفاظ على القدس موحدة عاصمة أبدية تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة عليها. هذا يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي رفضت ضم القدس أو إجراء أي تعديل في أوضاعها.

أضف الى ذلك أن البرنامج السياسي للحكومة الاسرائيلية شمل عددا من المواقف السلبية مثل اللاءات: لا عودة لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ لا للانسحاب من الجولان السوري؛ لا حديث عن القدس لأنها قضية منتهية غير مطروحة للنقاش؛ ولا لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

أشار البرنامج الى أن الحكومة الاسرائيلية ستحدد مناطق الأمن والاستيطان التي ستبني فيها الى جانب مناطق الحكم الذاتي لحماية أمن اسرائيل - هذه المقولة المتكررة. بسبب هذا البرنامج السياسي للحكومة الاسرائيلية وما تلاه من إجراءات استفزازية تلبدت غيوم التوتر والقلق في المنطقة. فما أن أعلنت اسرائيل فتح النفق في القدس حتى اشتعلت نار الصراع.

زد على ذلك أن الحصار الاقتصادي ما زال مفروضا على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يزيد من الضغوط النفسية والمعيشية. ساءت حال الناس. وصلت البطالة الى ٥٦ في المائة. كما قيدت اسرائيل عمليات الاستيراد والتصدير، مما أدى الى إضعاف اقتصاديات الشعب الفلسطينية التي دمرتها اسرائيل وتكبيده خسائر جسيمة.

نزل المعتقلون الفلسطينيون، ٥٠٠ ٤ معتقل، في السجون الاسرائيلية. وترفض اسرائيل حتى الآن عودة النازحين الفلسطينيين الذي أكرهوا على ترك منازلهم نتيجة عدوان عام ١٩٦٧. وطبقا لقرار مجلس الأمن وللاتفاقات المعقودة مع اسرائيل تشكلت بموجب هذه الاتفاقات لجنة رباعية من المنظمة ومصر واسرائيل والأردن لبحث صيغ دخول النازحين وعودتهم الى ديارهم. ولكن هذه اللجنة لم تحرز أي تقدم يذكر بسبب المماطلة الاسرائيلية.

إن شعار الحكومة الإسرائيلية هو "السلام من أجل السلام". وهذا يعني إفراغ المفاوضات من المضمون السياسي ويعني التنكر للشرعية الدولية ولمرجعيتها السياسية التي تضمنتها مبادرة الرئيس جورج بوش. كما أن ذلك يمثل تجاهلا متعمدا لمبدأ الأرض مقابل السلام. فالسيد نتنياهو يدعو إلى مفاوضات دون شروط مسبقة، وكأني به يريد قيام المفاوضات السياسية على رمال متحركة، بدون أسس أو مبادئ تحكمها. وهذا بحد ذاته يمثل الدورات في حلقة مفرغة لا يقصد منه سوى قتل الوقت.

وظن البعض بعد أن فرضت اسرائيل حصارها الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية أن المشكلة اقتصادية بحتة لا أساس سياسيا لها. والحقيقة أن السبب في الأصل سياسي، وليس اقتصاديا، وإن برز بصورة اقتصادية بسبب المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني من تزايد البطالة وانخفاض الدخل الفردي. وإن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب، لأن الاحتلال يمثل قمة الارهاب، ومصدر التوتر، بالإضافة إلى ما فرضته إسرائيل من إجراءات قمعية واستفزازية وإغلاق مستمر للمناطق الفلسطينية وفرض الحصار عليها والكثير من المخالفات الأخرى.

يظن السيد نتنياهو كما يعلن، أن غطرسة القوة هي الأداة الناجعة لترويض الشعب الفلسطيني ولصون الأمن الإسرائيلي. علما أن العالم يشهد أن الشرطة الفلسطينية حافظت على الأمن والنظام في المناطق التي تديرها بالرغم من حداثتها والظروف القاسية التي كانت تحيط بها. واليوم تقوم إسرائيل بمصفحاتها المدرعة باقتحام المدن التي خرجت منها، ومهاجمة الشرطة الفلسطينية في هذه المدن التي تحافظ على الأمن فيها، مستعينة أحيانا بالطائرات المروحية ورشاشاتها الثقيلة. وكان عليها بدلا من اقتحام المدن أن تخرج قواتها من مدينة الخليل وتستكمل إعادة توضيع قواتها، ثم انسحابها من الأراضي الفلسطينية الأخرى.

استمعنا بالأمس في الجمعية العامة إلى كلمات العديد من رؤساء الوفود، وكانت تؤكد في معظمها على إبراز الاهتمام بعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليها. وتؤكد في نفس الوقت حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها بنفسها والحفاظ على استقلالها وسلامتها وأمنها. ونحن نقر ما ذهبت إليه الوفود في تلك الكلمات من أن السلام لن يتحقق إلا إذا نال الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة. أما إذا استمرت إجراءات الحكومة الإسرائيلية على ما هي عليه اليوم من استفزاز، فإن المسيرة السلمية مهددة بالزوال لا محالة.

لقد شهد شاهد من إسرائيل أن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية وما تتخذه من سياسات يومية لا يقود إلى السلام، بل يخلق فراغا واسعا في منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما شاهدناه على التلفزة من السيد بيريز. فليسمع المجلس إلى السياسة الإسرائيلية، وإلى السيد نتنياهو عندما خاطب الكنيست الإسرائيلي، وهو يتكلم وكأنه زعيم أوروبي نادى في الأربعينات بالتفوق العرقي، وضرورة تأمين المجال الحيوي عندما يؤكد مسألة الأمن واستمرار الاستيطان. فقد قال:

(تكلم بالانكليزية)

"إن الصهيونية لم تمت، وبالرغم من أن بعض الدوائر تضعها بين علامات اقتباس، فإن لدينا شبيبة رائعة تنتظر التعبئة للاضطلاع بالمهام الوطنية. وسنشجع تلك الروح وسنشجع بناء المستوطنات الرائدة في أرض اسرائيل، وفي النقب، وفي الجليل، وفي يهودا والسامرة وفي الجولان. إن المستوطنين هم رواد اليوم الحقيقيون، وهم يستحقون الدعم والتقدير".

(تكلم بالعربية)

ألا يذكرنا هذا بخطاب مماثل قبل خمسين عاما؟ هذا هو البرنامج السياسي الذي اعتمدته حكومة إسرائيل، حكومة نتنياهو، هذه هي الإجراءات التي تتخذها هذه الحكومة والتي قادت في النهاية إلى هذا الانفجار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد أوجزنا للمجلس التطورات والأحداث التي شهدتها المناطق الفلسطينية المحتلة بعد فوز السيد نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية التي دفعت بالمزيد من القوة الأصولية والتطرف إلى مقاعد الكنيست الإسرائيلي بعد أشهر من اغتيال السيد اسحاق رابين - زعيمهم. ودللت عملية الاغتيال السياسية هذه على عمق التطرف والارهاب في المجتمع الاسرائيلي.

عندما طرح الرئيس بوش مبادرته المعروفة في ٦ آذار/مارس ١٩٩١، بعد حرب الخليج، أقر المجلس الوطني الفلسطيني الانضمام إلى المسيرة السلمية. وشاركنا في مؤتمر مدريد للسلام ظنا منا أنها فرصة تاريخية سانحة قد لا تتكرر. وكانت موافقة المجلس الوطني الفلسطيني تحمل في طياتها رغبة أكيدة لهذا المعنى. كما أن هذه الموافقة تؤكد أن الشعب الفلسطيني راغب في السلام، وأعرب عن ذلك من خلال مظاهرات عارمة شملت الارض المحتلة كلها وقام الشعب بوضع الورود في بنادق الجنود الاسرائيليين تعبيرا عن هذه الرغبة في السلام والتعايش السلمي.

وبعد ٢٢ شهرا، من المفاوضات السياسية في واشنطن مع وفد السيد شامير، التي لم تحقق أي تقدم، جاءت اتفاقية أوسلو كاختراق لهذا الجمود على أمل أن تحرز المسيرة السلمية تقدما ملموسا على الأرض.

واستقبل الشعب الفلسطيني بمئات الآلاف الرئيس عرفات في غزة عندما دخل الأرض المحتلة، على أمل أن يكون ذلك اليوم بداية نهاية مأساة التشرد الفلسطيني وبداية لعودته إلى وطنه المغتصب. ومرت أشهر كنا نشهد فيها التعثر والمماطلة في الكثير من الأحيان من الالتزام والتنفيذ لنصوص الاتفاقات. ولكن كان الأمل يحدو الشعب الفلسطيني بالرغم من كل هذا التعثر في المستقبل القريب.

لكننا اليوم، مع الأسف، نرى الأبواب مغلقة أمام المسيرة السلمية، ودليل ذلك الموقف الإسرائيلي المتعنت، وما تتخذه الحكومة الإسرائيلية من إجراءات استفزازية، نحن إذ نعرض الأمر على مجلسكم، بوصفه أعلى هيئة دولية مسؤولة عن صون الأمن والسلام في العالم، نجدد أمامكم رغبتنا المعلنة في إقامة سلام عادل وشامل يضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك

حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها.

كما نؤكد التزامنا بالأسس التي قامت عليها المسيرة السلمية التي تقضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، طبقا لقرارات مجلسكم الموقر ولمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. لقد كانت المرحلة الانتقالية على المسار الفلسطيني عبارة عن اختبار لنوايا الطرفين ولمصداقيتهما في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، لنبدأ بعدها التفاوض حول الوضع الدائم والذي يشمل المسائل المركزية في القضية الفلسطينية، وهذه المسائل المركزية هي قضية القدس، وقضية إزالة المستوطنات، وقضية عودة اللاجئين والحدود، وكلها تحكمها قرارات الشرعية الدولية، وبشكل خاص قرارات مجلسكم الموقر.

واسمحوا لنا أن نقول في إطار ما يجري اليوم من أحداث مفجعة على الأرض الفلسطينية المحتلة - وهي أحداث مقلقة، تراكمت مع الزمن، وتتحمل إسرائيل وحدها مسؤولية انفجارها - تستحق من مجلسكم الموقر اللوم والإدانة والطلب من إسرائيل الوقف الفوري لأعمالها الاستفزازية، وإغلاق النفق فورا منعا لتصعيد الموقف المتوتر. وحبذا لو أرسل مجلسكم الموقر لجنة للتحقيق في الأحداث ولتهدئة الأوضاع في الأرض المحتلة، والاطلاع على أدق التفاصيل، ليتخذ مجلسكم الموقر على ضوء تقريرها ما يراه من إجراءات حتمية لضمان تحقيق الأمن والسلام.

في الختام، لا بد أن تؤكد قرارات هذا المجلس الموقر على الأسس والمبادئ التي قامت عليها المسيرة السلمية وعقد بموجبها مؤتمر مدريد للسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **المتكلم التالي** المدرج في قائمتي هو وزير خارجية إسرائيل، سعادة السيد ديفيد ليفي، وأعطيه الآن الكلمة.

السيد ليفي (إسرائيل) (تكلم بالعبرية؛ والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إن هذا اليوم، اليوم الذي يجلس فيه اليهود في إسرائيل وفي أرجاء العالم تحت العريشة يصلون للعلي العظيم بأن "يضع فوق رؤوسنا عريشة السلام"، هو أيضا اليوم الذي تنحب فيه أسر الضحايا على أحبائها الذين سقطوا في الأحداث الأخيرة وهم في زهرة الشباب، وتصلي إحياء لذكراهم. ويقف كثيرون آخرون يغمرهم القلق والحزن إلى جانب فراش المصابين الكثيرين في المستشفيات، يصلون بصمت في قلوبهم من أجل شفاء احبائهم.

وفي هذا اليوم أقف هنا في وجه المحاولة المنظمة لإلقاء اللوم على إسرائيل وتصويرها على أنها الطرف المسؤول الوحيد عن إراقة الدماء المريرة التي فقد فيها الكثيرون أرواحهم، سواء من الفلسطينيين أو الإسرائيليين. لقد جئت لأفند كل تشويهات الحقيقة، وهي التشويهات التي يجري نشرها هنا حول الأحداث المأساوية التي وقعت في الأيام الأخيرة والتي تلقي ظلالا قاتمة على عملية السلام بأكملها.

وأيا كانت الادعاءات الموجهة ضد إسرائيل، فإنها لا تبرر بأي حال من الأحوال التحريض على العنف واستخدام الذخيرة الحية، خاصة من قبل الذين أسندت إليهم الاتفاقات حماية القانون والنظام ومنع التحريض. إن جوهر السلام الذي نتطلع إليه جميعا هو تحويل أنماط السلوك واستبدال التهديدات بالحوار، والعنف بالمصالحة والمحادثات المباشرة بين الأطراف. إن جو التصعيد والتهديدات والدعوة إلى الكفاح المسلح لن تحيدنا عن مبادئنا الأساسية التي تقتدي بها سياستنا: السعي إلى تحقيق السلام مع ضمان الأمن الوطني والفردي لمواطنينا.

إن رغبة إسرائيل في السلام راسخة في المبادئ التوجيهية للسياسة التي أعلنتها الحكومة. فالتزام الحكومة الحالية بالاتفاقات التي وقعتها الحكومة السابقة يعبر عن القيم الديمقراطية العليا التي تنير طريقنا وتستحق التقدير الواجب من جانب جميع الأطراف المعنية.

ومنذ ولادة هذه الحكومة الجديدة، تعرضت إسرائيل لنداءات بوقف عملية التطبيع وتهديدات بالعودة إلى الانتفاضة ما لم تلتزم إسرائيل مسبقا بنتيجة المفاوضات بيننا وبين الفلسطينيين. وقد هددت إسرائيل بأنها ما لم تقم بتلبية جميع مطالب الطرف الآخر فإنها ستواجه كفاحا مسلحا ضدها.

وعلى جبهات أخرى، اتخذت خطوات وأعيد نشر قوات كوسيلة لتوجيه رسالة تحذر إسرائيل من أنها ما لم تتبع سبيلا محددا وتلتزم مسبقا بالنتيجة الوحيدة المطلوبة من قبل الطرف الآخر، فإن الحالة في المنطقة ستتدهور وسيقع اللوم على إسرائيل وحدها. وتشن حرب دعائية مستمرة على إسرائيل وعلى حكومتها، وهي حملة مليئة بالكراهية والسموم، ويجري تنفيذها من دون عائق وفي أحيان كثيرة بتشجيع حتى من المسؤولين. وتوجه يوميا إهانات شخصية تبعث على الصدمة ولا سابقة لها ضد قادة إسرائيل. ولا يمكن لأي بلد في العالم أن يقبل ذلك، حتى باسم السلام ذاته.

دعونا نبدد كل شك. إذا كان السبب الرسمي للدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن هو فتح نفق الحائط الغربي فإن ذلك مجرد ذريعة. إن ما نشاهده الآن هو محاولة أخرى للإملاء على إسرائيل والضغط عليها كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وللحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات. ولكن نظرا للهدف المعلن لهذه الجلسة، من المهم في ضوء المناظير المشوهة التي نسمعها من كل الاتجاهات، أن نصحح سوء الفهم فيما يتصل بنفق الحائط الغربي.

إن عمر هذا النفق ٢٥٠٠ سنة، وكان يستخدم في قديم الزمن كشبكة مياه، توفر الحياة ذاتها للقدس وسكانها. واليوم يتم طبعا توفير المياه بأساليب أخرى، بيد أن النفق يظل رمزا لطابع القدس الفريد والأبدي. واليوم فإن النفق يشكل جزءا من النسيج السياحي الأوسع للمدينة. وليس للنفق أي قيمة سياسية أو دينية على الإطلاق. وإن إضفاء الطابع الديني على هذه المسألة مناورة مفضوحة لا يقصد بها سوى إثارة المشاعر. وقد كان غرضنا الوحيد في فتح هذا النفق هو توفير المزيد من الراحة والأمان للزوار المحليين الكثيرين من اليهود والمسيحيين والمسلمين وللسياح والحجاج العديدين الذين يأتون إلى المدينة المقدسة من جميع أنحاء العالم لمشاهدة روائعها.

وقد أبلغت سلفا السلطة الدينية الإسلامية العليا في القدس، وهي الوقف، بنيتنا في فتح النفق للسائحين والزوار. وأود أن أذكر المجلس بأن كل التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في القدس تأخذ في الاعتبار احتياجات السكان كافة بمن فيهم السكان المسلمون من أجل الحفاظ على مبدأ حرية العبادة وتوفير حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان.

ولم يحدث في أي وقت من تاريخ مدينة القدس الطويل أن كانت حرية العبادة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة مصونتين بكل همة كما هو الحال الآن في ظل سلطة إسرائيل، وذلك خدمة للأديان كافة. وقد بذلت جهود جبارة من أجل كفالة ألا يؤدي فتح النفق إلى الإضرار بأي موقع أثري أو ديني أو الإضرار بأمن أو سلامة أية أبنية في المدينة المقدسة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية.

وأود أن أؤكد أن نفق الحائط الغربي لا يمر تحت جبل الهيكل ولا يؤثر بأي حال من الأحوال على المسجد الأقصى، كما يزعم، أو على أساساته. إن ما نواجهه هنا هو محاولة لاستغلال حدث معزول لتوجيه حملة عامة ومنسقة ضد إسرائيل.

وفي هذا المنعطف، إذ نناقش الحالة الحساسة الخطيرة الحالية، أحث بقوة جميع الحاضرين هنا مناشدة مختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة توخي الحذر والاحتشام والمسؤولية، في أقوالها وأعمالها على السواء.

إن إسرائيل لن تسمح لنفسها بأن يحاكمها أحد. وعلى مدى الشهور الأخيرة حذرنا في أكثر من مناسبة من أن أقوال العنف يمكن أن تتحول إلى أفعال وللأسف ومن أن التهديدات بالعنف تنفذ في النهاية. ومما يبعث على أسفنا الشديد أن مخاوفنا قد تحققت الآن.

إن رئيس السلطة الفلسطينية ينبغي أن يمارس السلطة المخولة له وأن يمارس نفوذه الكابح وأن يصدر تعليمات واضحة لا لبس فيها لقواته، الخاضعة لسلطته، ولسكان مناطق الحكم الذاتي بالامتناع عن أعمال العنف لئلا يزيد الموقف تدهورا. هذه هي مسؤوليته. وفي هذا الوقت العصيب أجد لزاما عليّ أن أجعل من الواضح كل الوضوح أن إسرائيل ما زالت ملتزمة بالتماس السلم عن طريق احترام اتفاقاتها.

إن هدف السلم هو منع إراقة الدماء، دماء أبنائنا ودماء جيراننا على السواء. إن العنف وأعمال الإرهاب التي تعرضنا لها قبل أشهر قليلة تعرض للخطر عملية السلام وتهدد جميع فرص إحلال واقع جديد.

ونعتقد أن الوفاء بالاتفاقات عنصر متمم للسلام وعنصر متمم للجهود المطلوبة لتحقيقه. وفي الأسابيع القليلة الذي تولينا فيها عبء المسؤولية الثقيل للحكومة ومهمة إدارة المسائل الخطيرة للدولة، أجرينا اتصالات مستمرة برئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات وزملائه. وقام رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقمت أنا شخصيا بإجراء محادثات معه، واتفقنا مع الطرف الفلسطيني على نظام واضح لاستئناف المفاوضات من أجل مناقشة وحل المسائل موضع النزاع. وقد اتخذنا خطوات للتخفيف من حدة الإغلاق، مع تعريض أنفسنا لمخاطر أمنية نظرا للاعتداءات الإرهابية المروعة التي وقعت في تل أبيب والقدس وغيرهما من الأماكن والتي لا تزال حية في أذهاننا. واتخذنا قرارات أيضا بالمساعدة وبتخفيف الصعوبات الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي.

إن مكان حل الخلافات هو طاولة المفاوضات ومن أجل هذا ينبغي استعادة النظام والاستقرار والأمن.

إن الأحداث الأخيرة جدية وخطيرة. ورغم ذلك لا ينبغي أن نفقد الأمل. علينا الآن أن نبذل قصارى جهدنا لمنع المزيد من التدهور، ولإعادة الهدوء وتجديد المفاوضات والحوار. ويجب أن نتذكر أن استمرار التصعيد والعنف وعبارات الكراهية يمكن أن يمنع أي فرصة للتقدم صوب السلام.

مرة أخرى، أدعو رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، إلى التصرف وفقا للمسؤوليات المناطة به.

وآمل ألا يسمح لهذه المناقشة في مجلس الأمن بأن تتحول إلى طور آخر جديد من أطوار محاولة عزل حكومة إسرائيل وفرض مواقف غير مقبولة عليها. ولا ينبغي للمجلس أن يساعد على تهيئة جو التصعيد. إن ذلك لن يخدم أي هدف.

لقد أتيت من مدينة القدس وسوف أعود إليها. القدس هي مدينة متعددة الألوان تتجه إليها عيون وصلوات لا تحصى من أنحاء العالم كافة. وقد كانت مدينة القدس وستظل قلب وروح الشعب اليهودي وهي العاصمة الأبدية والتاريخية لإسرائيل. إن تاريخ الشعب اليهودي محفور في روحها وأحجارها وطرقاتها وتلالها. إن القدس كما يشهد على ذلك إسمها العبري، هي مدينة السلام. لنتضرع إلى الله جميعا، سواء كنا يهودا أم عربا، ولنأخذ العبر من دروس الأيام الأخيرة ولنشرع في طريق جديد للحوار.

إننا نشعر بالألم نتيجة إراقة الدماء. وإن سنوات الكفاح والعنف وإراقة الدماء لم توصلنا إلى شيء. وعلينا أن نبني مستقبلا جديدا. دعونا لا نضيع الفرصة.

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وعلى الطريقة القديرة جدا التي تديرون بها أعمال المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية إسرائيل على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو وزير خارجية مصر، سعادة السيد عمرو موسى.

السيد موسى (مصر): أود، في بداية حديثي، أن أتقدم إليكم بتهنئة خاصة وشخصية لتوليكم رئاسة المجلس في هذا الوقت الدقيق.

إن انعقاد مجلس الأمن اليوم لنظر الموقف في الشرق الأوسط، إثر التطورات الدامية في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يحمل رسالة غاية في الأهمية. وهي أن المفاوضات العربية الإسرائيلية، التي بدأت في مدريد منذ خمس سنوات، تتعثر وأن مسيرة السلام تتراجع. ومن ثم فعلى مجلس الأمن، المختص بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يتدخل.

لم يكن ما وقع من أحداث مدانة في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية الأخرى مفاجأة لأي متتبع للمسار

الحالي لعملية السلام، أو للمنحنى الذي دخلت فيه السياسة الإسرائيلية، بل للنفق المظلم الذي دخلت فيه هذه السياسة وتريد أن تدخل باقي الشرق الأوسط فيه، بمحاولتها الالتفاف حول أسس عملية السلام كما تم الاتفاق عليها، والتخلي عن الالتزامات التي ترتبت على إسرائيل في هذا الإطار.

نعم ياسيادة الرئيس لم يكن ما حدث مفاجأة لنا في مصر ولا لكم. وكم حذرنا في مصر وعلى أعلى مستوى. حذرنا الإسرائيليين من مغبة هذه السياسة. ذكر لهم الرئيس حسني مبارك أكثر من مرة: "لن تحصدوا من هذه السياسة إلا الشر والضرر." وهو ما حدث.

إن سياسة القهر والضغط والحصار والإغلاق والهدم والسجن وعدم احترام التعهدات لا يمكن أن تنتج إلا إحباطا فانفجارا فدماء وضحايا. ولا يلام على ذلك إلا السياسة الإسرائيلية وتراجعها المشين عن التزاماتها في إطار عملية السلام.

ومع إدانتنا الشديدة لما تجريه إسرائيل في القدس من تغييرات، وما تلجأ إليه من إثارة وتحديات؛ وكذلك إدانتنا الشديدة لسياسة الاستيطان، التي لا يعترف ولن يعترف المجتمع الدولي بنتائجها باعتبارها عملا غير مشروع لا يرتب حقا ولا ينشئ التزاما مع كل ذلك وغيره، فالأمر في الواقع يتعدى أحداث الأمس الى عمق آخر خطير يتعلق بحقيقة الموقف الإسرائيلي في ظل السياسة الإسرائيلية الحالية من عملية السلام، ليس فقط على المسار الفلسطيني، ولكن على مختلف مسارات عملية مدريد: فلسطينيا وسوريا ولبنانيا. إن ما نراه تراجع إسرائيلي أو تحول إسرائيلي عن الأساسيات المتفق عليها. وفي هذا أشير الى ما يلي:

أولا، تتجنب السياسة الإسرائيلية أية إشارة الى، أو إعمال لمبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا في حد ذاته يهدم الأساس الرئيسي لهذه العملية.

ثانيا، عادت الحكومة الإسرائيلية الى سياسة الاستيطان رغم النص الصريح لاتفاقية أوسلو على تجنب اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤثر سلبا على مسار المفاوضات والوضع النهائي.

ثالثا، عادت الحكومة الإسرائيلية الى إحداث تغييرات في الوضع الديمغرافي والجغرافي لمدينة القدس، التي هي خاضعة للتفاوض طبقا للوثائق الملحقة باتفاقية أوسلو. الوضع النهائي لمدينة القدس لم يتحدد بعد. ولا بد أن يتحدد من خلال التفاوض وليس بإجراء منفرد، سواء من إسرائيل أو من فلسطين.

رابعا، امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ اتفاقية إعادة الانتشار من مدينة الخليل، رغم الوضع الرسمي للاتفاقية والتزام إسرائيل بالتنفيذ.

خامسا، امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ إعادة الانتشار من المناطق الأخرى المتفق عليها - المناطق باء وجيم - طبقا لما نصت عليه اتفاقية المرحلة الانتقالية من إجراء إعادة الانتشار في هذه المناطق ابتداء من ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

سادسا، امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن استئناف مباحثات المرحلة النهائية طبقا للاتفاق الساري في هذا الصدد.

سابعا، عادت الحكومة الإسرائيلية الى سياسة الاعتداء على المدنيين، مثل ما حدث في اليومين الأخيرين، حيث أطلق الجيش الإسرائيلي النار على هؤلاء المدنيين ليقتل أكثر من ٦٠ فلسطينيا ويجرح المئات.

ثامنا، إن دخول القوات الإسرائيلية الى المدن الفلسطينية يضرب فكرة الحكم الذاتي وإطاره في الصميم، لأننا نتحدث عن مجتمعين منفصلين وعن كيانين متجاورين. نحن لا نعمل لنقيم كيانا مسيطرا مهيمنا على كيان آخر. هذا ليس سلاما عربيا إسرائيليا وإنما يكون سلاما إسرائيليا، وهو ما لن يتحقق تحت أي ظرف من الظروف.

تاسعا، هذا كله بالإضافة الى سياسة الحصار الاقتصادي التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وضد الكيان الفلسطيني البازغ. ليس فقط بالإغلاق أو الحصار، وإنما كذلك بوأد فرص أي تقدم أو استقلال اقتصادي فلسطيني.

عاشرا، إذا أضفنا الى هذا استمرار سياسات الحبس والسجن لظهرت الصورة المظلمة على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بفضل السياسة غير الحكيمة والعدائية للحكومة الإسرائيلية.

لا يقتصر الأمر على إغلاق الفرص أمام المسار الفلسطيني وإنما تتصل هذه السياسة بكل المسارات الأخرى. ولا شك أننا سوف نستمع مع وزير خارجية سوريا ووزير خارجية لبنان الى تقريريهما عن الوضع المتجمد، بل المتراجع على المسارين السوري واللبناني.

في مواجهة هذه السياسة، لعلكم تذكرون ما أقرته القمة العربية في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي من أن خيار السلام هو خيار استراتيجي عربي يستوجب التزاما مقابلا بجدية ودون مواربة من جانب إسرائيل. ولعلكم أيضا تذكرون رسالة هذه القمة من أن أي إخلال من جانب إسرائيل بالمبادئ التي قامت عليها عملية السلام أو تراجع عن التعهدات والالتزامات التي تم التوصل اليها في إطار هذه العملية سيؤدي الى انتكاس العملية برمتها، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر العودة بالمنطقة الى دوامة التوتر والعنف، وبما يضطر الدول العربية كافة الى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجـــاه إسرائيل في إطار عمليـــة الســـــلام، وهـــو الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

هذا هو الإطار الذي نلتزم به جميعا كدول عربية. خيار السلام خيار استراتيجي، ولكننا لا يمكن أن نقبل هذا التراجع من جانب إسرائيل ولا يمكن أن نقبل تهديد السلام ولا تهديد الحقوق المشروعة والوطنية للشعب الفلسطيني، ولا تهديد عودة الأرض المحتلة السورية واللبنانية.

لقد استثمرنا الكثير من الوقت، وبذلنا الكثير من الجهد لنقيم إطار السلام. لقد استهدفنا، ونحن في مصر بالذات، منذ البدايات الأولى لعملية السلام أن نغلق ملف الصراع العربي الإسرائيلي ونفتح صفحة جديدة من التعاون والتفاهم والتعايش. وما زلنا على رأينا هذا وهدفنا هذا. إلا أنه لا يمكن أن يتم من جانب واحد.

إنني لذلك أطالب الحكومة الاسرائيلية، باسم الحكومة المصريـــة، أن تعيد النظر في سياستها هذه، لأن نتائـج ما تقوم به خطيرة. والبديل عن السلام أمر لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل به أو يقبله لأن فيه مساسا وتهديدا للأمن والاستقرار على اتساع المنطقة. وهو أمر لن يقبل به أحد. إننا نريد سلاما عربيا - اسرائيليا متوازنا، حقا بحق وأمنا بأمن والتزاما بالتزام. ولن يقوم السلام إلا على هذا الأساس. ألم يتكلم السيد نتنياهو عن التبادلية؟ هذه هي التبادلية. الأمن بالأمن، والالتزام بالالتزام، والحق بالحق. إن المسؤولية تقع علينا جميعا: على الأطراف، على الراعيين، على الدول دائمة العضوية، على مجلس الأمن، وعلى المجتمع الدولي على اتساعه.

يجب أن نكون جادين فيما نقوم به. ومصر على استعداد، كما كانت دائما، للمساعدة في إعادة عملية السلام الى مجراها. ولكنها لن تقبل في هذا هزلا أو استغلالا لإخراج مناسبات مصورة لا تعني إلا خداع الرأي العام. إن على اسرائيل أن ترجع عن هذه السياسة السلبية التي تتبعها، وأن تبدأ بتنفيذ التزاماتها، وعلى رأسها الانسحاب من الخليل، والتوقف عن التدخل في شؤون الفلسطينيين، بل التوقف عن قتلهم وحصارهم.

إن مجلس الأمن، يا سيادة الرئيس، ينبغي أن يضطلع بمسؤولياته في حفظ السلام والأمن؛ وأن يقدم رسالة قوية واضحة لا لبس فيها الى الحكومة الاسرائيلية مفادها أن سياسات استخدام العنف ضد المدنيين، واستفزاز المشاعر الدينية، والتهرب من المسؤولية التعاقدية، والمراوغة السياسية ولىّ عهدها؛ وأن الشرق الأوسط الجديد يجب أن يقوم على التفاوض الجاد، والاحترام المتبادل، والبعد عن العنف، وتكثيف الجهد، والتضحية بهدف الوصول الى السلام.

إن يدنا ممدودة للسلام: السلام العادل، السلام الذي يحقق تعايشا متوازنا وعادلا بين العرب وإسرائيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

(تكلم بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة، سعادة الرايت أونرابل مالكولم ريفكيند.

السيد ريفكيند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على ترحيبكم. ويشرفني شرفا كبيرا أن أحضر هذه المناقشة الهامة. لقد صدمنا جميعا القتال خلال اليومين الماضيين بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والخسائر في كلا الجانبين مرتفعة جدا. إننا لم نشهد عنفا الى هذا الحد منذ التوصل الى اتفاقات أوسلو التي ولدت الأمل في السلام.

وللأسف، فإن العنف كان متوقعا. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات الهامة، فإن نيران الإحباط كانت مستعرة نظرا للافتقار الى التقدم بشأن الخليل، ولاستمرار عمليات الإغلاق التي يعتبرها الفلسطينيون عقوبة جماعية تنطوي على جزاء اقتصادي شديد، وللخطوات المتخذة نحو تطوير المستوطنات. وكان قرار فتح نفق في مدينة القدس القديمة بعد هدم مركز للمجتمع المحلي الفلسطيني قبل ذلك، هو الوقود الذي أشعل الحريق.

ولكن أحداث الأيام القليلة الماضية ليست إلا أعراضا للتدهور الأوسع مدى في عملية السلام، الذي بلغ الآن أبعادا خطيرة وضخمة. ولا بد أن تكون أولويتنا إطفاء الحريق. وعند ذلك فقط يمكننا أن نعمل على مساعدة الطرفين على الانخراط بشكل جدي في مفاوضات من أجل سلام حقيقي، وهي السبيل الوحيد لتحاشي هذه الانفجارات مستقبلا.

ويلزم اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المشكلة الملحة ولمواجهة جذورها الماثلة في التدهور في عملية السلام. وأود أن أشير الى أن المطلوب هو، أولا، تجميد فتح النفق للسياحة؛ وثانيا، عقد اجتماع بين الزعيمين، رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات، يمكن فيه التوصل الى اتفاق على الخطوات العاجلة لوقف القتال؛ وثالثا، العمل في أقرب وقت ممكن على تحقيق تنفيذ القضايا المعلقة وفقا للاتفاق المؤقت، بدءا بالخليل - وسيدلل ذلك بالأفعال وليس بالأقوال فقط على التزام قاطع بعملية السلام؛ ورابعا، كما اقترح الملك حسين، الاتفاق على تكوين لجنة دولية تضع السبل الكفيلة بمعالجة القضايا الحساسة التي تنشأ في القدس بشأن مسائل الآثار. وحكومة المملكة المتحدة يسرها أن تشارك في هذه اللجنة.

ولا يمكن لأحد أن يدعي أن هذه خطوات سهلة. لقد جعل القتال التفاوض أكثر صعوبة بكثير، إلا أنه جعله أكثر لزوما. والمملكة المتحدة تحث الزعيمين المعنيين بأقصى درجة على أن يثبا وثبة الإيمان اللازمة لانتزاع التقدم مرة أخرى من براثن هذه النكسة. وهذا يستدعي حنكة سياسية من الطراز الأول. حقا إنه تحد كبير ولكنه ليس مستحيلا. من يمكنه أن ينسى أنه تسنى، في ظروف أصعب من ذلك كثيرا في جنوب افريقيا، أن يرقى نيلسون مانديلا و ف. دي كليرك الى مستوى تحد أكبر من هذا؟ وعلى هذا فإن رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات يمكن، بل وينبغي، أن يكون في مقدورهما التعويل على الحصول على دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي إذا وضعا حدا للعنف الذي ساد في الأيام والساعات الأخيرة، ثم انخرطا - بعزم وبسرعة متجددين - في العمل من أجل تحقيق السلام الدائم الذي التزم به كل منهما. إن الطريق الى الأمام واضح. واجتيازه يتطلب جسارة. ولكن البديل أمر لا يمكن التفكير فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدعو الآن وزير خارجية فرنسا، سعادة السيد هيفري دي شاريت.

السيد دي شاريت (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقدم لكم التهاني، سيدي، على توليكم الرئاسة وعلى قيادتكم الرشيدة للغاية.

إن الأحداث المفجعة التي تجري في الأراضي الفلسطينية هي أخطر أحداث نشهدها منذ سنوات عديدة. وهذا يعيدنا الى وقت اعتقدنا أنه مضى. وهذه الحالة تحد للمجتمع الدولي، وتشكل خطرا كبيرا على عملية السلام. هذه العملية، التي توقفت منذ عدة شهور، تتعرض لخطر الاندثار إن لم يستجب المجتمع الدولي بسرعة وبحزم.

والواقع أن هذه الأحداث لم تكن مفاجئة. وفرنسا، من جانبها، قد حذرت السلطات الاسرائيلية منذ وقت طويل من تزايد الشعور بالإحباط في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس. وقد قابلت السيد ليفي في بداية أيلول/سبتمبر، وقابل رئيس جمهورية فرنسا مؤخرا رئيس الوزراء نتنياهو. وفي الحالتين أصررنا على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير ملموسة تسمح بتحسين المعيشة اليومية للفلسطينيين.

إن الحدث الذي أثار كل هذه الأزمة قد يبدو ذا أهمية ثانوية. وقد شدد السيد نتنياهو بقوة على هذه النقطة. وقد تكون هذه الحجة سليمة من الناحية العملية. ففتح نفق أقل خطورة من كثير من التدابير التي اتخذت وأثرت تأثيرا مباشرا على حياة الفلسطينيين، مثل إغلاق الأراضي، وحظر دخول الفلسطينيين غير المقيمين الى القدس، وتدمير المنازل، وتوسيع المستوطنات وغير ذلك، ولكن هذه الخطوة الأخيرة، التي اتخذت في مكان له قيمة رمزية عالية، تنم على الأقل عن خطأ نفساني خطير، إن لم تكن عن إثارة متعمدة. ومن الجلي أن السلطات الاسرائيلية أخطأت في تقدير رد الفعل الانفعالي للرأي العام الفلسطيني، وهو حساس جدا إزاء أي شيء يحدث داخل دائرة المساجد.

وتشعر فرنسا بالقلق البالغ إزاء تصاعد العنف وزيادة عدد الضحايا. وليلة أمس، كنت على اتصال بالرئيس عرفات، الذي أبلغني بوفاة ٦٩ شخصا وإصابة أكثر من ١ ١٠٠ شخص. وقد كان معظم الضحايا الذين أسفرت عنهم المواجهات من المدنيين. ونحن نأسف أيضا، بطبيعة الحال، لمن جرح ومات من الجيش الاسرائيلي وكذلك من الشرطة الفلسطينية، اللذين واجها بعضهما بعضا للمرة الأولى.

وفرنسا تشعر بالقلق لأن حكما هاما من أحكام الاتفاقات التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية قد انتهك عمدا. وكون الجيش الاسرائيلي قد دخل الى أجزاء من المنطقة ألف، التي تخضع للسيطرة الفلسطينية، يتعارض في واقع الأمر مع اتفاق طابا، نصا وروحا.

وعلينا هنا أن نسلط أكبر قدر ممكن من الضوء، وقد قال السيد نتنياهو نفسه إنه يود ذلك، على هذه الأحداث المفجعة - كيف تفجرت وأسبابها والمسؤول عنها. وما من شك في أنها تعبر عن سخط السكان الفلسطينيين. ووفقا للسلطات الاسرائيلية، كان التشريع الحالي نتيجة حملة مدبرة ومتعمدة ضد اسرائيل، وبموافقة الرئيس عرفات. ويصعب علينا أن نوافق على هذا التحليل، حتى وإن كان من الممكن أن تكون بعض العناصر المشبوهة قد حاولت أن تستغل هذا الوضع المعقد.

وتأمل فرنسا أن يتسنى بذل كل جهد ممكن لاستعادة الهدوء، والسيطرة على الحالة وتجنب الظروف التي تتمكن فيها أكثر العناصر تطرفا من استغلال هذا الوضع. ونحن نشعر بأن هناك قدرا متساويا من رباطة الجأش والرغبة في الهدوء سواء من جانب السلطات الإسرائيلية أو من جانب الرئيس عرفات. وقد سعت فرنسا فيما يخصها، ومن خلال العديد من الاتصالات، من جانب رئيس الجمهورية ومن جانبي شخصيا، مع السيد نتنياهو والرئيس عرفات الى تقديم المساعدة لتهدئة حالة تنذر، إن لم يُتخذ شيء بشأنها في الحال بأن تخرج عن سيطرة السلطات المحلية.

إن فرنسا تقدم، وستواصل تقديم، عونها الحازم والذي لا يعرف الكلل في البحث عن السلام. وهي تؤيد أية جهود تبذلها أية جهة بغية حل هذه الأزمة.

قبل عدة أشهر، بدا أن البعض يعتقد أنه سيكون من الممكن إقرار سلام آخر يقوم على مبادئ أخرى، وسيكون أكثر اتساقا مع مصالحهم الخاصة. وأقول هنا رسميا إن التنفيذ الكامل لاتفاقات مدريد وأوسلو وطابا هو وحده القادر على استعادة السلام. فالمبادئ الأساسية التي أرستها تلك الاتفاقات - أي الأرض مقابل السلام وحق الفلسطينيين في تقرير المصير - هي وحدها التي يمكن أن توفر أساسا مقبولا وفرصا مؤاتية للمفاوضات.

فإما هذا أو العنف؛ احترام المبادئ أو المواجهة؛ الاتفاقات أو الحرب. وتعتقد فرنسا أن المبادرة المصرية التي أدت الى عقد هذا الاجتماع جاءت في حينها، ويمكن أن تسهم في العودة الى التفكير المتأني. ومداولات مجلس الأمن ستساعد في إقرار السلام بمجرد أن يؤكد المجلس ضرورة العودة الى عملية السلام بناء على الأسس التي أشرت اليها.

ونؤمن بأن هناك تدبيرين لا مفر منهما. فيتعين على السلطات الاسرائيلية أن تعيد النفق الموجود تحت المدينة المقدسة الى حالته الأصلية. ووفقا لبعض المعلومات ربما تكون بلدية القدس قد قررت أن تغلق النفق بصفة مؤقتة. وهذا القرار الإيجابي ينبغي تأكيده، وينبغي أن يكون قرارا دائما. وعلاوة على ذلك يتعين على القوات الإسرائيلية التي دخلت المنطقة ألف أن تنسحب منها بأسرع ما يمكن.

وعلينا أيضا أن نطالب الأطراف بوضوح بأن تستأنف مفاوضات عملية السلام على أساس المبادئ المتفق عليها، وأن تنفذ دون إبطاء الاتفاقات التي سبق إبرامها. وفي هذا الصدد يمكن أن يشكل إجلاء منطقة الخليل وتخفيف التدابير الأمنية في الأراضي إجراءين ضروريين وعاجلين.

ويجب علينا ألا نكثر من الإدانة بقدر ما يتعين أن نتجنب وقوع أحداث مماثلة في المستقبل. ونوافق، في هذا الصدد، على فكرة عقد اجتماع فوري بين السيد نتنياهو والرئيس عرفات بغرض استئناف المفاوضات على أعلى مستوى وإتاحة التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوقيع عليها، والتوصل الى اتفاق بشأن المركز النهائي للأراضي الفلسطينية من أجل بناء سلام عادل ودائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد إيفجيني بريماكوف.

السيد بريماكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد شعرت روسيا بقلق بالغ إزاء الأحداث الدامية التي تقع في القدس ورام الله ونابلس وغزة. إننا لم نشهد مثل هذه الحالة الخطرة منذ عام ١٩٨٢. وعلينا جميعا أن نفهم شيئا: يبدو أن هذه الحالة هي نتيجة مباشرة ليس فقط لتصرفات طائشة حيال مسألة حساسة تمس مشاعر دينية، بل أيضا نتيجة حقيقة أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد وصلت فعلا على مدى الأشهر الأربعة الماضية الى طريق مسدود، وأن اسرائيل بدأت تتراجع عن تنفيذ الاتفاقات التي دخلت فيها. حدث هذا بعد تولي زعيم جديد للسلطة في ذلك البلد.

وكانت الأشهر الأربعة الأخيرة في الواقع مقدمة لفتح السلطات الإسرائيلية لنفق ملاصق لواحد من أقدس الأماكن في العالم الإسلامي وهو المسجد الأقصى. وإزاء خطورة هذا الوضع، أيدت روسيا طلب المجموعة العربية بإجراء مناقشة عاجلة لهذه المسألة في جلسة رسمية لمجلس الأمن. ونأمل أن يكون هذا الاجتماع خطوة هامة في البحث عن مخرج من المأزق الراهن.

والاتحاد الروسي يحث بقوة جميع الأطراف المعنية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنب إتيان أي عمل قد يؤدي الى مزيد من التدهور. ونحن على اقتناع بأن كسر حلقة المواجهة المفرغة لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السياسية. كما إننا مقتنعون بأن الحالة الآن لا تتطلب فحسب الاتصال الوثيق بين الأطراف - إذا كان المراد الإسراع بكسر حلقة العنف المفرغة، بل تتطلب أيضا أن تستأنف على وجه الاستعجال محادثات بشأن تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط. إن روسيا أحد راعيي عملية السلام ولا يمكنها السكوت على وضع يضحى فيه ببواكير ثمار مفاوضات السلام، التي جنيناها بشق الأنفس، على مذبح اعتبارات تكتيكية ومناورات سياسية داخلية. ولا بد من استئناف عملية السلام لا على أساس البدء من جديد، وإنما على أساس الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل اليها من قبل. فهذه الاتفاقات - وليس فقط الاتفاقات المكتوبة، ويجب أن أؤكد هذا، ولكن أيضا الاتفاقات التي تم التوصل اليها في إطار عملية مدريد - هي وحدها التي يمكن - ونحن مقتنعون تماما بذلك - أن تضع حدا للتصعيد الخطير في أعمال العنف. والطريق الى الأمام يمر عبر التقدم الفوري في جميع المفاوضات على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بلبنان.

لقد حذرت روسيا من أنه كلما استمر عدم الاستقرار في عملية السلام زادت المخاطرة بالعودة الى المواجهة. وفي الأحداث المفجعة التي تشهدها الأيام الأخيرة، يمكننا أن نرى بوضوح ما الذي يمكن أن يؤدي اليه ذلك. وقد بدأت روسيا بالفعل تتخذ خطوات وتجري اتصالات تستهدف تطبيع الحالة وتشجيع الحوار والتعاون بين حكومة اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وأهم شيء الآن هو عدم السماح بزيادة تصعيد النزاع على الجانبين. فذلك يخدم مصالح الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وكذا تطلعات المجتمع الدولي بأسره.

وليس من قبيل المصادفة أن كثيرا من البلدان يمثلها اليوم في مجلس الأمن وزراء خارجيتها. فهذا لا يعكس فحسب قلقنا إزاء الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، بل إنه أيضا سيمكننا من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لتطبيع الحالة. ومع ذلك، فمن الضروري لتحقيق ذلك أن

نتخذ اليوم قرارا يقبله جميع أعضاء مجلس الأمن. ويجب أن يتم ذلك اليوم. وإلا فإننا نخشى أن يتلقى المسؤولون عن إراقة الدماء إشارة خاطئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود باسم مجلس الأمن، أن أرحب على طاولة المجلس بوزير خارجية هندوراس السيد دلمير أوربيزو بانتينغ.

(تكلم بالانكليزية)

المتكلم التالي وزير خارجية اندونيسيا، السيد علي العطاس.

السيد العطاس (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بالإعراب لكم عن أحر تهانئي وتهانئ وفد بلدي بمناسبة توليكم الرئاسة في وقت ينظر فيه المجلس في مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا. وإن مهاراتكم الدبلوماسية الثابتة تؤكد لنا أن مداولاتنا ستختتم بخاتمة ناجحة.

أود أيضا أن أقدم لسلفكم، السفير تونو ايتل ممثل ألمانيا، تقديرنا العميق على الأسلوب المثالي الذي قاد به عمل المجلس الشهر الماضي.

لقد طلب عقد هذا الاجتماع لتناول حالة بالغة الاشتعال - بل والتفجر - في الأراضي المحتلة تهدد بدفع الشرق الأوسط إلى العنف وسفك الدماء المعروفين جيدا واللذين كنا نأمل أن يكونا قد أصبحا جزءا من الماضي. لقد ظلت إندونيسيا تراقب وقتا طويلا حتى الآن وبقلق عميق التدهور المطرد للحالة في الأراضي المحتلة. والمظاهر المشؤومة لذلك التدهور - مصادرة إسرائيل للأراضي العربية وإنشاؤها مستوطنات جديدة؛ وعدم إنهائها إغلاق الأراضي الفلسطينية؛ ورفضها سحب قواتها من الخليل؛ ومحاولات تغيير الظروف الجغرافية والديمغرافية؛ وعدم تنفيذها أحكام إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ وما تلاه من اتفاقات - حولت المنطقة مرة أخرى إلى نقطة وميض أزمة محفوفة بآثار بعيدة المدى. ومن الواضح أننا نواجه حالة سوء نية من جانب إسرائيل وعدم التزامها الواضح بعملية السلام. إن إسرائيل تعرض للخطر بشكل كبير عملية السلام باتخاذها تدابير معاكسة لها، نصا وروحا على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ترفض باحتقار استئناف المفاوضات القائمة على الاتفاقات المؤقتة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ومما لا يمكن إنكاره أن أخطر تطور عجل بحدوث دائرة العنف الراهنة هو العمل الاستفزازي الذي قامت به اسرائيل بفتح مدخل جديد إلى النفق الذي يمر بالحائط الغربي من المسجد الأقصى، الأمر الذي فجر مواجهة علنية أسفرت عن موت وإصابة عشرات من المدنيين. وهذا الاندلاع للعنف يذكرنا بحقبة الانتفاضة ويعكس الإحباط والغضب العميقين لدى الفلسطينيين بسبب إعاقة حكومة إسرائيل لعملية السلام. ووفد بلدي يدين بشدة الاستعمال العشوائي للقوة في القدس، ورام الله، ونابلس، وغزة ضد السكان الفلسطينيين. ومما يزيد الحالة تدهورا المواجهة المباشرة التي لم يسبق لها مثيل بين الجيش الاسرائيلي وقوة الشرطة الفلسطينية.

إن الإجراء الإنفرادي الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية لتغيير الحقائق على الطبيعة فيما يتعلق بمركز القدس يتجاهل تجاهلا تاما الجدول الزمني الموضوع بمقتضى إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ الذي جدول هذه المسألة الحساسة في المرحلة الأخيرة من المفاوضات في أيار/مايو ١٩٩٧. ولذلك من المحتم أن يدعو مجلس الأمن، بعبارات لا لبس فيها، إسرائيل إلى إغلاق النفق وإعادته إلى الحالة الأولية التي كان عليها قبل الأزمة. ونحن ندعو مرة أخرى إلى وقف جميع الأعمال التي تضر بسلامة ورفاه الشعب الفلسطيني.

إن الأحداث التي تثير الصدمة الواقعة في الوقت الراهن تحتاج إلى قيام كلا الطرفين بتناولها بشكل عاجل. ونحن نحث حكومة إسرائيل على استئناف المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية لحل هذه الأزمة وفقا لأحكام إعلان المبادئ والاتفاقات التي تلته. إن المفاوضات بحسن نية يجب أن يعاد بدؤها بغية التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. وإنكار الالتزامات التي قطعت في وقت سابق وتجاهل المسائل ذات الأهمية، وبخاصة، حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، لن يحلا القضية الرئيسية، قضية الصراع العربي - الاسرائيلي.

إن عملية السلام يجب أن تتحرك قدما وأن تصبح غير قابلة لعكس اتجاهها. وحتى يتحقق هذا، يجب على حكومة إسرائيل أن تحترم التزاماتها بمقتضى الاتفاقات ذات الصلة. إن السلام مهمة تمثل تحديا ولكنها يجب أن يضطلع بها دون كلل، وإلا حدث مزيد من سفك الدماء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير خارجية إندونيسيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

(تكلم بالفرنسية)

المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لشيلي، سعادة السيد خوسيه ميغويل انسولزا.

السيد إنسولزا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبدأ بالتأكيد مرة أخرى على ما قلته بالأمس في الجمعية العامة. إننا نعرب عن قلقنا العميق بشأن الأزمة الخطيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهي عملية أيدناها منذ بدايتها في مدريد وأوسلو.

ليست هناك اتفاقات دوليـــة كثيرة أثارت الكثير من الأمل والارتيـــاح في المجتمع الدولي مثـــل ما أثارت الاتفاقات في هذه الحالة. فمنذ البداية، كان ينظر إلى عملية السلام هذه على أنها تتجاوز أطراف الصراع، وثبت أنه حتى أكثر المشاكل المدرجة في جدول الأعمال الدولي تعقدا وصعوبة يمكن حلها بشجاعة سياسية، ممكنة أعداء لزمن طويل من أن يصبحوا تدريجيا شركاء في واقع جديد للأمن واحترام الجميع بالشرق الأوسط. ويجب علينا ألا نتخلى عن الأمل في أن ذلـــك لا يزال ممكنا. وللأسف أن عملية السلام واجهت مؤخرا العديد من المعوقـــات، وظـــل الإحبـــاط يتراكـم إلـى أن وقعت الاضطرابات الأخيرة في القدس، التي هي سبب عقـــد اجتماع اليوم.

إن القدس مدينة مقدسة لعدد من الثقافات والديانات، ونحن نتفهم جميعا أن توازنا دقيقا يجب الإبقاء عليه. إنه مكان بالغ الحساسية، حيث يظهر لنا التاريخ أن لكل فعل هناك رد فعل، وحيث تسود العوامل الذاتية إلى حد كبير على التحليل الموضوعي. ولقد كان مستوى التوتر المتراكم مرتفعا بحيث كانت شرارة واحدة كافية لإشعال

ألسنة اللهب التي نشهدها للأسف الآن. وفي خلال أيام قليلة فقط، فقد كثيرون أرواحهم، من الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وجرح المئات منهم.

ومن الضروري لحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تخففا حدة التوتر الذي سببته هذه المأساة الجديدة. ولذلك، ندعو الطرفين كليهما إلى بذل ما في وسعهما لتهدئة الحالة واستئناف الحوار في إطار احترام الاتفاقات القائمة ومراعاة لمعتقدات السكان المعنيين.

إن الحالة التي كانت قبل أشهر قليلة مواتية الفرصة يجب ألا يسمح لها بأن تصبح مجرد فترة فاصلة ثانوية عارضة. لقد كان هناك رجال ونساء ذوو عزم؛ رجال دولة كانوا قادرين على أن يروا ما وراء حدود الحاضر وكسر الحواجز التي تمنع الفلسطينيين والإسرائيليين من بدء عملية سلام. وفي ضوء هذا النجاح، لا يمكننا أن نسمح بانتصار مجموعات أقلية معينة تعمل ضد السلام وتتكلم بصوت التطرف وتتبنى منطق الموت: وأي خطوة للوراء في عملية السلام لن يستفيد منها أحد سواهم. ونحن في المجتمع الدولي يجب أن نتعاون حتى لا تحل لغة العنف والتعصب محل لغة الحوار والتفاهم في منطقة الشرق الأوسط التي عانت طويلا.

إن شيلي واقعة في منطقة بعيدة عن تلك المنطقة، لكن الشيليين العديدين الذين ينحدرون من أصل فلسطيني وأصل يهودي يعيشون معا في سلم ووئام. إن لدينا أكبر عدد من السكان من أصل فلسطيني في أمريكا الوسطى، ومما يؤلمنا أن نراهم متأثرين بالحالة الخطيرة التي يواجهها شعبهم.

وتقيم شيلي علاقات طيبة مع اسرائيل ومع الأقطار العربية وترغب بشدة في أن ترى عملية السلام في الشرق الأوسط تسير قدما باطراد. ولتحقيق هذه الغاية نبدي استعدادنا للمساعدة بأي طريقة نستطيعها.

وتؤيد شيلي بعض المقترحات التي صيغت في إطار هذه الأزمة وفي جلسة مجلس الأمن هذه. ومن الضروري بطبيعة الحال تعليق استخدام النفق الذي أثار هذا النزاع، ولكن من الضروري قبل كل شيء تجديد عملية تنفيذ اتفاقات السلام وقرارات هذا المجلس بشأن الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو نائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا، سعادة السيد كلاوس كينكل.

السيد كينكل (ألمانيا) (تكلم بالألمانية والترجمة الشفوية عن الانكليزية قدمها الوفد): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن في شهر بالغ الصعوبة.

إن التطورات الدرامية التي حدثت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية وفي القدس تملؤنا بالقلق البالغ. وأود أن أعرب باسم حكومتي عن تعاطفنا مع الضحايا وأقارب الضحايا من الجانبين. وسوف تقدم الحكومة الاتحادية على الفور مساعدة مالية من أجل العلاج الطبي والرعاية الطبية للضحايا.

ولقد أصابت الأحداث الأخيرة المنطقة بصدمة وعرضت عملية السلام والحكم الذاتي للخطر، وهي عملية بالغة الحيوية للمنطقة؛ فهذه عملية لا بديل لها، وعملية يجب أن تستمر. ويجب أن يحتفظ من يتحملون المسؤولية السياسية من الجانبين في هذا الوقت بالتعقل وحسن التقدير. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لوضع نهاية فورية للعنف وسفك الدماء؛ ويجب ألا يقع المزيد من الاصابات وألا يقتل آخرون أو يصابوا بجروح.

وفي أعقاب التطورات المشجعة الأخرى التي طرأت في السنوات القليلة الماضية وبعد أن وضع انتهاء النزاع بين الشرق والغرب حدا لكثير من الأوضاع الأليمة؛ أصبحت التطورات في الأراضي الفلسطينية والشرق الأوسط تبشر بخير عميم. فلا يجب أن يعود العنف والارهاب. وأعتقد أنه ينبغي القول بوضوح في هذا اليوم وفي هذه المناسبة إن ما تحقق بالفعل في عملية سلام الشرق الأوسط أوجد حالة أدت إلى منح الجانبين جائزة نوبل للسلام. وأرى أن ذلك هو الذي يجب أن يقال.

ولا غنى الآن عن العودة إلى طاولة التفاوض. وأرى أننا ينبغي أن نناشد الجانبين السعي إلى التفاوض بطريقة بناءة تتجه نحو بلوغ الأهداف التي يعملان من أجلها. وما يجب عمله الآن هو عقد اجتماع بين رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات. ولا شك أن لهذا الاجتماع أهمية محورية. ولقد حاولت بالأمس أن أسهم في

تحقيق هذا الهدف في محادثات هاتفية عديدة، كما فعل الشيء نفسه المستشار الاتحادي هلموت كول؛ وأنا أرحب ترحيبا حارا بمبادرة الرئيس المصري الذي دعا الطرفين إلى الاجتماع في القاهرة.

ولا ريب أن الأسلحة يجب أن تصمت، ولكن ما نحتاجه قبل أي شيء آخر هو تهيئة الحالة عموما. وثمة عامل آخر أراه مهما جدا هو أن الثقة التي ضاعت التي يجب أن تعود، وهذا ينطبق على الجانبين، ولذا أرى أنه لا يتعين عقد الاجتماع فحسب بل وأن يفضي إلى نتائج ملموسة.

والنقطة الثالثة التي أتناولها هي أنني أود أن أناشد الطرفين تنفيذ الاتفاقات التي أبرماها والالتزام بروحها ونصها، لأنني أرى أنه لا سبيل غير هذا لتهدئة الأوضاع.

ويتعين حل مسألة الخليل، وبطبيعة الحال وأنا أشير هنا إلى كلمة ألقيتها في مطلع هذا الأسبوع أمام الجمعية العامة - يجب إيجاد حل لوضع الناس الذين أغلقت عليهم الأراضي الفلسطينية لأن الناس يجب أن يشعروا أن اتفاق السلام يعود عليهم بالخير وأنه شيء يستفيدون منه هم أيضا. وعلى الجانبين أن يسهما في تجنب تصاعد الحالة. وبالطبع يجب على كل جانب أن يحترم المشاعر الدينية للآخر، وأن يحترم الأماكن المقدسة. وهنا أرحب بحرارة بالإعلان عن أن النفق سيغلق.

ونحن الأوروبيين نتحمل مسؤولية خاصة، ولذلك فقد وجه رئيس الوزراء ميجور والرئيس شيراك والمستشار الاتحادي كول نداء عاجلا إلى رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات اليوم، قائلين: "يجب عليكما أن تجلسا إلى طاولة واحدة، وأن يستعيد كل منكما الثقة في الآخر. إن عملية السلام يجب أن تستمر".

وأود أن أناشد جميع الأطراف المعنية ما يلي: أرجو أن تحكموا العقل. فالعالم أجمع ينظر إلى هذه المنطقة بشعور يفيض بالأمل ويخشى في الوقت نفسه أن تتوقف عملية السلام أو أن تتعرض للخطر. ولدينا شعور بأن تجدد بذل الجهود مطلوب الآن. ويجب ألا نسمح بأن تدفن عملية السلام مع الضحايا. فذلك أمر مزعج، ولكن الوقت ما زال أمامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر نائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

والمتحدث التالي هو وزير خارجية بولندا، سعادة السيد داريوس روزاتي.

السيد روزاتي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ومع اقتراب نهاية هذا الشهر المضطرب، أود أن أشكركم على الجهود التي بذلتموها لضمان عمل المجلس بكفاءة.

ويساور الوفد البولندي بالغ القلق إزاء تصاعد التوترات في فلسطين. فنشوب أعمال العنف واستمرار المواجهة السافرة قد يضران بنتائج الجهود السلمية التي تحققت بالفعل ويزعزعان الأوضاع في المنطقة بأسرها، ويعرضان للخطر استمرار العملية السلمية في الشرق الأوسط.

وقد أثار قلقنا أكثر من ذلك التفاقم التدريجي الملحوظ في الأزمة، الذي يبدو أنه يتزايد سوءا وخطورة بصورة مطردة.

ونأسف أشد الأسف لازهاق الأرواح وللمعاناة الناجمة عن التطورات المأساوية الأخيرة في القدس ورام الله وبيت لحم وأماكن أخرى.

فالأحداث التي وقعت في فلسطين لها أهمية خطيرة بصفة خاصة لأنها شملت التبادل العلني للنيران بين قوات الأمن الاسرائيلية وشرطة السلطة الفلسطينية الجديدة - وهي أول حادثة من نوعها منذ بداية العملية السلمية.

ولذلك فمن المهم أن يتخذ طرفا النزاع خطوات حاسمة وفورية لنزع فتيل الحالة الراهنة. ومن الخطوات الهامة في هذا السبيل استعادة الوضع الذي كان قائما في مدينة القدس القديمة.

ويضاهي ذلك في الأهمية أن تمتنع الأطراف عن الأفعال التي قد تؤدي إلى مزيد من تصعيد التوترات.

ونحن نناشد حكومة إسرائيل والسلطات الفلسطينية أن تحترما وتنفذا ما تم من اتفاقات، وكذلك أن تتفاديا خلق مشكلات من شأنها أن تعرقل استمرار الحوار البناء بينهما. وهذا في رأينا هو السبيل الوحيد المؤدي إلى سلم دائم في الشرق الأوسط.

ونثني على الجهود الدبلوماسية التي بذلتها دول أخرى، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، لتشجيع الطرفين المعنيين على الإقلاع عن ارتكاب مزيد من أعمال العنف، وعلى التلاقي حول مائدة المفاوضات للبحث عن تسوية سلمية لما بينهما من خلافات. ونعرب عن أصدق أملنا بأن تستجيب الأطراف بطريقة بناءة لهذه الجهود.

ولما كنا من البلدان التي طالما ساندت عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدئت في أوسلو ومدريد، يرى الوفد البولندي أن هذه العملية تشكل عاملا هاما يتعلق بالسلم والاستقرار الدوليين في العالم.

ونعتقد اعتقادا عميقا أن مسألة فلسطين يمكن حلها بالوسائل السلمية وببناء الثقة، من خلال التعاون بين الطرفين المعنيين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية بولندا على ما وجهه إليّ من كلمات رقيقة.

والمتكلم التالي هو وزير خارجية هندوراس، سعادة السيد دلمير أوربيزو بانتينغ، الذي أعطيه الكلمية الآن.

السيد أربيزو بانتينغ (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا أن أهنئك بحرارة يا سيدي على تبوئك رئاسة مجلس الأمن وعلى الطريقة التي تديرون بها النقاش في هذا الاجتماع الهام جدا.

إن هندوراس طالما حبذت التوصل إلى سلم عادل ودائم يضمن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وقلنا دائما إن الاحترام الكامل للاتفاقات المعقودة بين شعب فلسطين وحكومة إسرائيل هو عنصر جوهري في عملية السلام.

ولهذا السبب ننظر بقلق حقيق إلى الحالة الخطيرة التي أوجدتها أعمال إسرائيل في المسجد الأقصى وفي الأرض الفلسطينية المحتلة في القدس الشرقية، وإلى الهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يحتجون على هذه الأفعال التي أسفرت، من أسف، عن عشرات من الصرعى والكلمى. إن المواجهات في هذا الاسبوع في القدس وبيت لحم والبيرة، والخليل ونابلس، هي أفعال يأسف لها وفدي لأنها تعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبينما تأسى هندوراس للهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين، فهي تعتقد أن التدابير الإسرائيلية لتغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي للقدس تدابير لاغية وباطلة، ومنافية لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، لعام ١٩٤٩، ولما يتعلق بهذا الموضوع من قرارات مجلس الأمن، وللإتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

إن الواقع السلبي لاستمرار هذا الوضع الخطر على الشعب الفلسطيني وعلى احتمالات السلام أمر لا يمكن

تجاهله. ولهذا نعتقد أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل والتي تؤثر في حقوق الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في القدس الشرقية، يجب أن تتوقف فورا. إن ما لمدينة القدس من طابع خاص للشعب الفلسطيني أمر يجب احترامه.

ولذا فإن وفدي يناشد الطرفين كليهما - من أجل عملية السلام واحتراما للاتفاقات - أن يضعا حدا لهذه الحالة الخطرة، حتى يتسنى لهما إعادة السلام إلى المنطقة. ومن الأمور الجوهرية أن يسهم هذا المجلس في إيجاد تسوية عاجلة لهذا النزاع، بالقضاء باتخاذ تدابير تمنع تصاعده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية هندوراس على ما وجهه إلي من كلمات رقيقة.

ولا يزال باقيا كثير من المتكلمين. ولكن نظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أعلق الجلسة الآن.